التجارة البينية في القارة الإفريقية بين الحاضر والمستقبل

عارف حسن عبدالله الشعبي
المدير العام لشركة عدن لتطوير الموانئ - محطة عدن للحاويات
الدكتور/ أحمد إسماعيل أحمد حافظ
إدارة البحوث المؤسسية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

المستخلص:

تلعب التجارة البينية دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة في العديد من الدول حول العالم. لذلك فإنه من المهم أن تعمل الدول والمنظمات الدولية على تعزيز التجارة البينية وتحسين الفرص التجارية للشركات والمستهلكين، وتحقيق التوازن في العرض والطلب عبر الحدود. تهدف الدراسة إلى فهم أهمية التجارة البينية في نمو الاقتصاد الإفريقي، ودراسة الآليات التي يمكن استخدامها لتعزيزها، كما تهدف الدراسة إلى تحليل الصعوبات والتحديات التي تواجه التجارة البينية في القارة الإفريقية وتطوير حلول فعالة للتغلب عليها. وفي النهاية، تم دراسة الآفاق المستقبلية للتجارة البينية في الدول الأفريقية. تتبع الدراسة المنهج الوصفي؛ حيث تم عرض المشاكل التي تواجه التجارة البينية في إفريقيا، وتم تصميم مجموعة من الأسئلة وتم عرضها في صورة حلقة نقاش جماعية لاستطلاع آراء المختصين والمهتمين بالتجارة البينية في القارة الإفريقية خلال العام ٢٠٢٣.

الكلمات الدالة: التجارة البينية، النمو الاقتصادي، أفريقيا.

International trade in the African continent between present and future

Abstract:

International trade plays a crucial role in achieving economic growth and improving living standards in many countries around the world. It is important for countries and

international organizations to work towards enhancing international trade and improving trade opportunities for companies and consumers, while achieving a balance in supply and demand across borders. The study aims to understand the importance of international trade in the growth of the African economy. In addition; analyzing the difficulties and challenges facing international trade in the African continent and to develop effective solutions to overcome them. Ultimately, the future prospects of international trade in African countries will be studied, and recommendations will be made for the necessary future steps to enhance it and achieve its economic and social benefits. The study follows a descriptive approach to analyze the problems facing international trade in Africa, and a set of questions have been reviewed to a discussion group and designed to survey opinions of experts and stakeholders in international trade in the African continent during the year 2023.

Keywords: International trade, economic growth, Africa.

١. المقدمة:

التجارة البينية هي عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول والمناطق المختلفة في العالم، حيث تلعب التجارة البينية دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة في العديد من الدول حول العالم. تعد التجارة البينية أحد العوامل الرئيسية التي تعزز النمو الاقتصادي العالمي؛ من خلال توفير الفرص التجارية للشركات وتحقيق التوازن في العرض والطلب عبر الحدود. توفر التجارة البينية الفرصة للشركات لتحسين المنتجات والخدمات التي تقدمها، وتشجع الشركات على الابتكار والتطور التكنولوجي للتنافس في الأسواق العالمية. ويعد قطاع التجارة البينية مصدرًا هامًا للوظائف في العديد

من الدول، حيث توفر الصادرات والواردات فرص العمل للعديد من العاملين في القطاع الخاص والعام. كما توفر التجارة البينية الفرصة للدول لتحقيق التوازن في العرض والطلب، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين جودة الحياة للمواطنين. كما تقوم بتعزيز التفاهم والتعاون الدولي وتساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة. وأيضًا توفر التجارة البينية الفرصة للمستهلكين للاختيار بين العديد من المنتجات والخدمات المتاحة في الأسواق العالمية، وتحسين المنافسة وتوفير الخيارات للمستهلكين (بن عزيزة وقارف، ٢٠١٨؛ قرين، ٢٠١٩).

يلعب التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي دورًا حيويًا في تعزيز التجارة البينية بين دول إفريقيا، فالتكامل الاقتصادي يساعد على إزالة العقبات التجارية وتحسين البنية التحتية للتجارة وتوحيد القوانين واللوائح التجارية، مما يعزز الاكتفاء الذاتي ويحد من الاعتماد على الدول الأخرى (الياس، ٢٠١٨) تعد التجارة البينية بين دول إفريقيا أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، وتعتبر أداة رئيسية لتعزيز الاكتفاء الذاتي وتحقيق النمو الاقتصادي. ومن أهمية التكامل الاقتصادي في تعزيز التجارة البينية بين دول إفريقيا (الريس، ٢٠١٨؛ لياس وزكان، ٢٠١٩؛ الفلاسي، ٢٠٢٠):

- إزالة العوائق التجارية؛ حيث يعاني العديد من الدول الإفريقية من عدم وجود بنية تحتية ناضجة للتجارة والنقل، ومن العوائق التجارية المتعلقة بالجمارك والضرائب والتراخيص والإجراءات الإدارية، مما يؤثر على التجارة البينية بين الدول. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التكامل الاقتصادي وإزالة هذه العوائق وتحسين بيئة الأعمال وتسهيل التجارة.
- توحيد القوانين واللوائح التجارية بين الدول؛ مما يسهل عمليات الإنتاج والتجارة والاستثمارات ويزيد من كفاءة العمليات التجارية.
- تحسين البنية التحتية للتجارة؛ مما يسهل عمليات النقل والتجارة ويخفض تكاليف الإنتاج والتوزيع.

- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الدول؛ وتطوير الشراكات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، مما يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وزيادة مستوى الدخل وتحسين مستوى المعيشة.
- زيادة حجم التجارة بين الدول؛ وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير السلع والخدمات الأساسية.
- تحسين بيئة الأعمال في الدول الإفريقية؛ وتسهيل الإجراءات والمساعدة في إدارة المخاطر وتقليل التكاليف الإدارية والجمركية والضريبية.
- تنشيط الاستثمار في الدول الإفريقية؛ وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب.
- تحسين الإنتاجية والتنافسية في الدول الإفريقية؛ وتطوير الصناعات المحلية وتحسين جودة المنتجات وتقليل التكاليف الإنتاجية.

وعلى الرغم من أهمية التكامل الاقتصادي في تعزيز التجارة البينية بين دول أفريقيا، إلا أن هناك تحديات تواجه عملية التكامل الاقتصادي في القارة، (الريس، ٢٠١٨؛ الرشيدي وآخرون، ٢٠١٩) ومن أبرز هذه التحديات:

- تعاني العديد من الدول الإفريقية من تفاوت كبير في مستوى التنمية الاقتصادية، مما يجعل من الصعب تحقيق التكامل الاقتصادي بينها، ويؤثر على قدرتها على تطوير البنية التحتية للتجارة وتحسين بيئة الأعمال.
- تعاني العديد من الدول الإفريقية من النزاعات السياسية والعرقية التي تعيق عملية التكامل الاقتصادي وتؤثر على الاستثمارات والتجارة.
- يعاني الكثيرون في إفريقيا من الفقر والبطالة، وهذا يؤثر على القدرة على الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال وتطوير البنية التحتية للتجارة.
- يواجه العديد من المشاريع الاقتصادية في أفريقيا قلة التمويل، وهذا يعيق عملية التكامل الاقتصادي ويؤثر على القدرة على تطوير البنية التحتية للتجارة وتحسين بيئة الأعمال.

٢. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لفهم أهمية التجارة البينية للاقتصاد الأفريقي ودراسة آليات تعزيزها. وكذلك تحليل الصعوبات والتحديات التي تواجه التجارة البينية في القارة الإفريقية وتطوير حلول للتغلب عليه، وأخيرًا تحليل الآفاق المستقبلية للتجارة البينية في الدول الإفريقية وتوصية بالخطوات المستقبلية لتعزيزها.

٣. مشكلة الدراسة:

تعاني التجارة البينية الإفريقية من العديد من المشاكل التي تعيق تطورها وتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، ومن أبرز هذه المشاكل توجد الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية والقيود الكمية، بالإضافة إلى التحديات التحتية مثل قلة البنية التحتية، وضعف الخدمات المالية والمصرفية، وقلة الوعي اللوجستي، إلى جانب الفساد وقلة تنوع الاقتصادات، ونقص الوعي التجاري وعدم الالتزام بالاتفاقيات التجارية، ومن أجل تحسين التجارة البينية في إفريقيا يجب العمل على تخفيض هذه الحواجز التجارية وتحسين البنية التحتية وتوعية رجال الأعمال والمستثمرين، وتعزيز التنوع الاقتصادي ومكافحة الفساد وتعزيز الالتزام بالاتفاقيات التجارية.

٤. إحصائيات وتقارير رسمية:

بلغ حجم التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام ٢٠٢١ ما قيمته ١٨٤٨.٦مليار دولار أمريكي مقارنة بقيمة ١٥٠١.٩مليار دولار نسبة ارتفاع بلغت ٢٣.١ في المائة، وذلك عكس توقعات المنظمات الدولية خلال عام ٢٠٢١ جراءً بأن يكون النمو متواضع تداعيات تفشي وباء كوفيد-١٩. كان للجهود الدولية لاحتواء الأزمة بما في ذلك تطوير اللقاحات وتوزيعها آثار واضحة على سرعة التعافي الذي كان أسر من المتوقع. ظهرت آثار ذلك التعافي بشكل خاق على قطا التجارة الخارجية منذ نهاية عام ٢٠٢٠، بالرغم من استمرار تداعيات أزمات أخرى كارتفاع تكلفة الشحن الدولي وتباطؤ سلاسل الإمداد (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٢).

ارتفعت الصادرات العربية الإجمالية في عام ٢٠٢١ إلى قيمة ١٠٣٨.٢ مليار دولار أمريكي، بزيادة نسبتها ٣٧.٤% مقارنة بقيمة ٧٥٥.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠. بالمقابل، ارتفعت الواردات السلعية الإجمالية العربية بنسبة ٨.٦% لتبلغ قيمة ٨١٠.٤ مليار دولار في عام ٢٠٢١، مقارنة بقيمة ٧٤٦.٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٢). من جهة أخرى، شهدت ليبيا أكبر نمو في حجم الصادرات بين الدول العربية في عام ٢٠٢١، حيث ارتفعت صادراتها بنسبة ١٩٨٪، وذلك بفضل الزيادة في صادرات النفط. وجاءت اليمن في المركز الثاني بنمو قدره ١٠١.٨٪ في صادرات النفط الخام، حيث وصلت إلى ١.٤٢ مليار دولار مقارنة بـ ٧١٠.٥ مليون دولار في العام السابق، بزيادة قدرها ٧٠٧ مليون دولار أو ٤.٩٩٪. واحتلّ المركز الثالث في هذه القائمة دولة أخرى بنسبة ارتفاع قدرها ٧٦٪ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٢).

الجدول رقم (١) التجارة الخارجية العربية الإجمالية من العام ٢٠١٧ حتي العام ٢٠٢١.

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (2017-2021) (%)
	2017	2018	2019	2020	*2021	2017	2018	2019	2020	*2021	
الصادرات العربية	909.7	1,089.0	1,019.3	755.6	1,038.2	16.3	19.7	-6.4	-25.9	37.4	8.3
الواردات العربية	790.6	825.8	860.2	746.3	810.4	4.0	4.4	4.2	-13.2	8.6	2.1
الصادرات العالمية	17,735.1	19,465.4	19,014.7	17,582.9	21,357.1	10.6	9.8	-2.3	-7.5	21.5	5.0
الواردات العالمية	17,964.8	19,800.5	19,284.2	17,812.1	21,657.2	11.0	10.2	-2.6	-7.6	21.6	5.0
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.1	5.6	5.4	4.3	4.9						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.4	4.2	4.5	4.2	3.7						

(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٢).

وفيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام ٢٠٢١؛ لم يشهد الهيكل الجغرافي للواردات العربية سوى تغيرات محدودة مع الشركاء التجاريين، فقد استحوذ الاتحاد الأوروبي على ما نسبته ٢٢.٢ في المائة بارتفاع عن العام السابق الذي سجل ٢١.٣ في المائة، بينما باقي دول العالم سجلت ما نسبته ١٩.٨ في المائة مقارنة بنسبة ٢٩.٧ في المائة عام ٢٠٢٠ ،وذلك نتيجة لسياسات تنويع مصادر الواردات، في حين ارتفعت حصة التجارة العربية إلى ١٣.٧ في المائة، واستمرت آسيا تشكل أعلى مصادر الواردات العربية واستأثرت بالحصة الأكبر بنسبة بلغت ٣٣.٦ في المائة مقارنة بنحو ٣٠.٤ في المائة العام السابق، حيث استأثرت الصين بنسبة ١٦.١ في المائة وباقي دول آسيا بنسبة ٩.٦ في المائة من إجمالي الواردات العربية، أما الواردات من الوليات المتحدة الأمريكية فقد ارتفعت إلى ١٠.٧ في المائة، مقارنة ب نسبة ٦.١ في المائة العام السابق، كما هو موضح بالشكل التالي رقم (١).

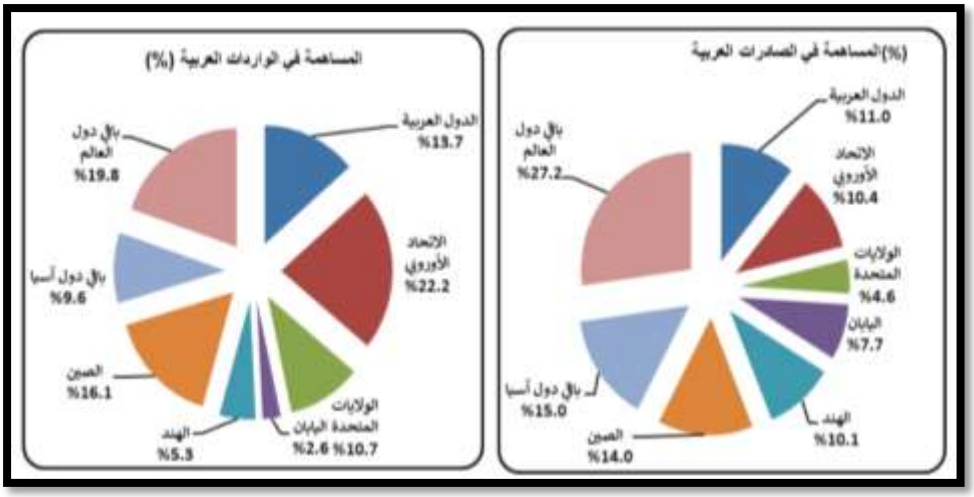

الشكل رقم (١) اتجاهات التجارة الخارجية العربية الي أهم الشركاء التجاريين خلال العام ٢٠٢١.

(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٢).

تشـير البيانات إلى أن فئة المصـنوعات حافظت على المرتبـة الأولى في الواردات العربيـة مع انخفاض طفيف في حصـتها، لتبلغ ٦٠.٢ في المائة عام ٢٠٢١ مقابل ٦٠.٧ في المائـة عـام ٢٠٢٠ .وضـمن فئـة المصـنوعات اسـتأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول لتسـجل ٢٢ في المائة لعام ٢٠٢١ بالرغم من الانخفاض مقارنـة بنسـبة ٢٧.٣ في المـائـة في العـام السـابق (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٢). تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية التي اسـتأثرت بحصـة بلغت ١٨.٦ في المـائـة من الواردات الإجمالية عـام ٢٠٢١ بارتفاع بلغ ١٧.٢ في المائة مقارنة بالعام السـابق، كما انخفضـت حصـة المصنوعات المتنوعة الأخرى إلى نسبة ٦.٨ في المائة عام ٢٠٢١ مقارنة بنسـبة ٨ في المائة عام ٢٠٢٠.

في حين سجلت المواد الكيمـاويـة ارتفاعا حيث حققت نسبة ١٢.٨ في المائة عام ٢٠٢١ مقارنة بنسـبة ٨.٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ ،وهذا يرجع لارتفاع أسـعار النفط العالمية، كما شهدت حصـة الوقود والمعادن ارتفاعًا بنحو ١٤.٤ في المائة عام ٢٠٢١ مقارنة بنسـبة ١١.٨ في المـائـة عـام ٢٠٢٠، كمـا ارتفعت حصـة السـلع الزراعيـة لتسـجل ٢.١ في المـائـة في عـام ٢٠٢١ مقارنة بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠٢٠، علمًا بأن فـاتورة الواردات الغذائيـة العـالميـة تجـاوزت ١.٧٥ تريليون دولار أمريكي، مما يمثل زيادة بنسـبة ١٤ في المائة عن العام السابق، وأعلى بنسبة ١٢ في المائة عن التوقعـات السـابقـة، وقد جـاءت هذه الزيـادة مـدفوعـة بارتفاع مستويات أسـعار السـلع الغذائية عالميًا، وزيادة تكاليف الشـحن بثلاثة أضـعاف، وتمثل المناطق النامية 40 في المـائـة من إجمـالي المنـاطق المتـأثرة، ومن المتوقع أن ترتفع فاتورة وارداتها الغذائية بنسـبة ٢٠ في المائة مقارنة بالعام السـابق، مع توقع نمو أسـرع في البلـدان ذات الـدخـل المنخفض التي تعـاني من نقص غذائي؛ كما هو موضح بالشكل التالي رقم (٢).

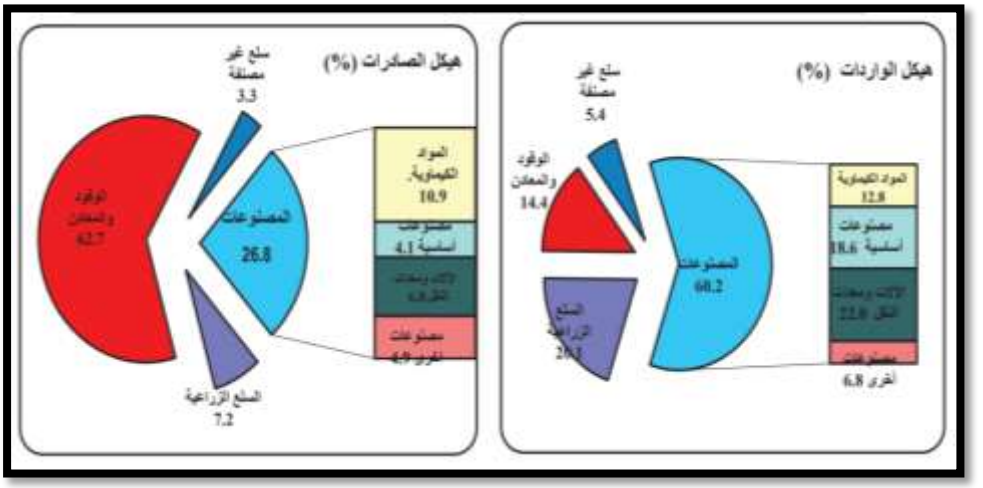

الشكل رقم (٢) الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية خلال العام ٢٠٢١.

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٢).

شهد عام ٢٠٢١ تحسن أداء التجارة العربية السلعية، نتيجة للتخفيف النسبي للقيود المفروضة للتغلب على جائحة كوفيد-١٩، ما أدى الى تحسن حركة التجارة بين الدول العربية. ساهم في ذلك أيضًا ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق العالمية، وكذا أثر بدء تعافي الأنشطة الاقتصادية وأثرها على زيادة مستويات الإنتاج السلعي في الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى ارتفا قيمة التجارة العربية البينية عام ٢٠٢١، يوضح الجدول التالي رقم (٢) أداء التجارة العربية البينية خلال العام من ٢٠١٧ وحتى العام ٢٠٢١.

نتيجة للتطورات سالفة الإشارة، ارتفع متوسط قيمة التجارة العربية البينية خلال عام ٢٠٢١ بصورة ملموسة بلغت نسبتها حوالي ١٧.٥ بالمائة لتسجل نحو ١١٢.٥ مليار دولار، مقارنة مع نحو ٩٥.٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ .حيث سجلت كل من الصادرات والواردات البينية للدول العربية زيادة في عام ٢٠٢١

بنسب بلغت ١٥.٣ في المائة و ١٩.٧ بالمائة، ليصـــل كل منهما الى حوالي ١١٣.٩ مليار دولار و١١١.٢ مليار دولار على التوالي خلال عام 2021 .

الجدول رقم (٢) أداء التجارة العربية البينية خلال العام من ٢٠١٧ وحتي العام ٢٠٢١.

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي في الفترة (2017-2021) (%)
	2017	2018	2019	2020	*2021	2017	2018	2019	2020	*2021	
متوسط التجارة البينية العربية [1]	105.5	112.6	112.8	95.8	112.5	6.0	6.8	0.1	-15.1	17.5	1.6
الصادرات البينية العربية	108.1	112.2	113.1	98.8	113.9	8.1	3.8	0.9	-12.7	15.3	1.3
الواردات البينية العربية	102.9	113.1	112.5	92.8	111.2	3.9	9.9	-0.6	-17.4	19.7	2.0

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٢).

على مســـتوى الـدول العربيـة فرادي فقد ارتفعت الصـــادرات العربيـة البينيـة خلال عـام ٢٠٢١ في ثمانية عشـرة دولة عربية بنســب تفاوتت بين نحو ٠.٧ بالمائة في المغرب، و٩٢.٥ في المائة بالكويت وذلك مقارنة بعام ٢٠٢٠ . هذا في حين، تراجعت قيمـة الصـــادرات البينيـة السـلعية للدول العربية في ثالثة دول بنســب بلغت حوالي ٠.٥ في المائة في فلسطين، و٠.٨ في المائة في جيبوتي، وحوالي ٢.٩ في المائة في اليمن خلال عام ٢٠٢١.

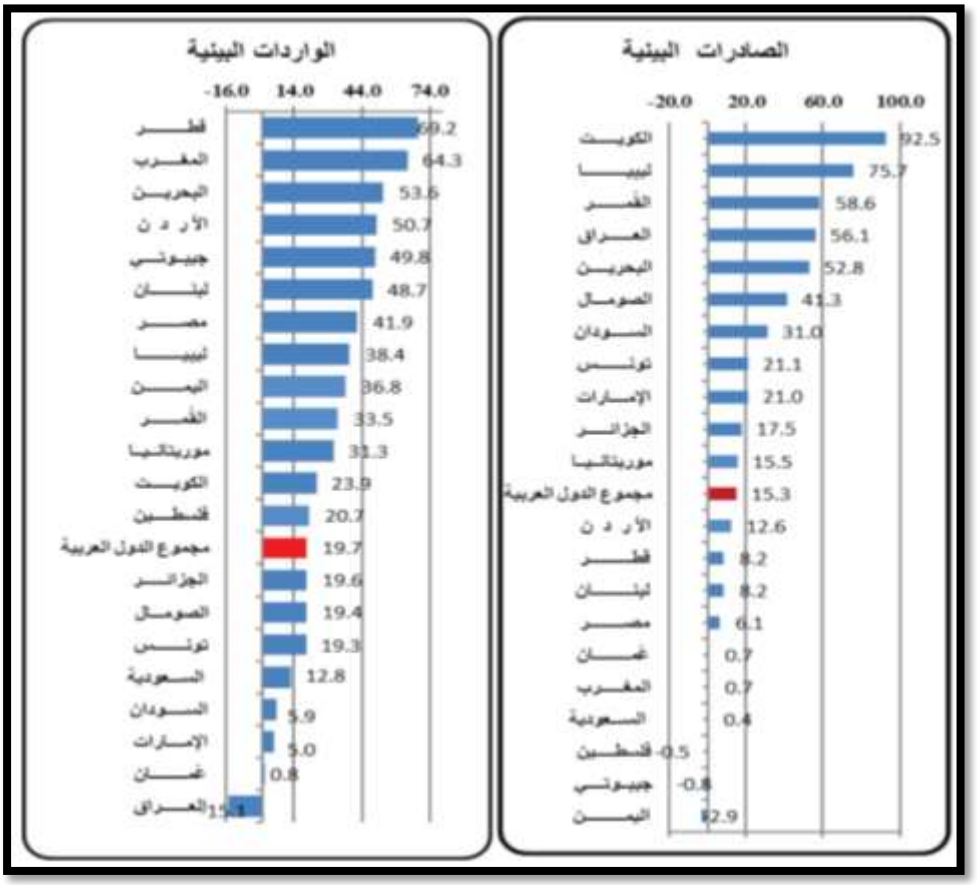

الشكل رقم (٤) نسبة تغير التجارة البينية العربية خلال العام ٢٠٢١.

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٢).

٥. الاتفاقيات الدولية الهامة للتجارة البينية:

- اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة (GAFTA) هي اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة (GAFTA) اتفاقية تجارية تم توقيعها في عام ١٩٨١ بين دول جامعة الدول العربية. تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التجارة الحرة بين الدول العربية من خلال خفض الرسوم الجمركية والعوائق التجارية الأخرى. تشمل

هذه الاتفاقية قائمة مشتركة للسلع التي يتم تداولها بين الدول الأعضاء في الاتفاقية بتخفيضات جمركية متفاوتة، كما تسعى إلى تطوير التجارة البينية بين الدول العربية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين في تلك الدول. من بين الأهداف الرئيسية لاتفاقية GAFTA هي تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي وتطوير قدرات الدول العربية على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد تم توسيع نطاق الاتفاقية عدة مرات منذ تأسيسها، حيث أدخلت تعديلات وإضافات لتشمل مجالات جديدة مثل الخدمات والاستثمارات والملكية الفكرية. تعتبر اتفاقية GAFTA خطوة هامة نحو التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية، وتساهم في تعزيز التجارة بين الدول العربية وتحسين مستوى العيش للمواطنين في تلك الدول. هناك ١٨ دولة عربية أعضاء: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس- الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، فلسطين، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن (بن الزين ورحمان، ٢٠١٩).

طبقا للاتفاقية هناك العيديد من الامتيازات الممنوحة للدول العربية في إطار المنطقة:

- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٠%:
- معاملة الدول الأقل نموًا: تضم كل من السودان كاليمن وفلسطين. تتمتع صادراتها الي الدول العربية الأعضاء بالمنطقة بالإعفاء الكامل، لكن مستورداتها من الدول العربية كانت تتمتع بتخفيض جزئي بنسبة ٢٠ % للسودان و ١٦ % لليمن.
- المعاملة الخاصة لفلسطين.
- إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل: لا تخضع السلع العربية المستوردة الية ضرائب تكميلية دون خدمة محددة ومباشرة.
- إلغاء القيود غير الجمركية.

- اتفاقية أغادير: اتفاقية أغادير (Agadir Agreement) هي اتفاقية تجارية تم توقيعها بين المغرب وتونس ومصر والأردن في ٢٥ فبراير ٢٠٠٤، بهدف تحريك التبادل التجاري بين هذه الدول وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها. تم توسيع الاتفاقية فيما بعد لتشمل الاتحاد الأوروبي والمكون من أربع دول، وتم تحديثها في ٢٠١٩. تهدف اتفاقية أغادير إلى تحريك التجارة بين الدول الموقعة عليها، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها، وذلك من خلال خفض الرسوم الجمركية والعوائق التجارية الأخرى على المنتجات الصادرة والمستوردة بين هذه الدول. كما تهدف الاتفاقية إلى تحسين مستوى المنافسة بين الشركات العربية والأوروبية في السوق الدولية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات العربية وزيادة فرص التصدير. تمتلك اتفاقية أغادير أهمية كبيرة، حيث تمثل نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية الموقعة على الاتفاقية والاتحاد الأوروبي. فهي تعد أول اتفاقية تجارية تم توقيعها بين الاتحاد الأوروبي ودول عربية تعمل على خفض الرسوم الجمركية وتحريك التجارة بين الجانبين. كما أنها تساهم في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين هذه الدول وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. ومن بين الأهداف الأخرى لاتفاقية أغادير تحفيز الاستثمارات بين الدول الموقعة عليها، وتحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز الابتكار التكنولوجي(بن الزين ورحمان، ٢٠١٩).

٦. الدراسات السابقة:

شهدت جائحة كوفيد-١٩ تأثيرًا كبيرًا على التجارة البينية الدولية، حيث أدت إلى تقلص حجم التجارة وتباطؤ النمو الاقتصادي في العديد من الدول. حيث شهدت التجارة العالمية تراجعًا حادًا في عام ٢٠٢٠، حيث انخفض حجم التجارة العالمية بنسبة ٩٪، وهو أكبر تراجع في الحجم منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. وتعثرت سلاسل التوريد العالمية مما أدت إغلاق الحدود وتعليق الرحلات الجوية والبحرية والبرية إلى تعثر سلاسل التوريد العالمية وتأخر وصول المواد الخام

والمنتجات النهائية إلى الأسواق. وشهدت التجارة الإلكترونية ارتفاعًا كبيرًا في الطلب في ظل الإغلاقات وتحويل الشركات والمستهلكين إلى التسوق عبر الإنترنت، وهو ما أدى إلى زيادة حجم التجارة الإلكترونية. أيضا شهدت العديد من الدول تباطؤًا في النمو الاقتصادي بسبب الجائحة، مما أدى إلى تراجع الإنفاق والاستهلاك والاستثمار والتجارة. وتأثرت الدول بشكل مختلف بسبب الجائحة، وشهدت بعض الدول انخفاضًا حادًا في حجم التجارة وتراجعًا في النمو الاقتصادي، بينما استطاعت بعض الدول التكيف مع الظروف الجديدة وتقليص الآثار السلبية على التجارة والاقتصاد (Lose, Dorofeev et al., 2020; Thomas, 2020; 2020).

ولم تنتهي جائحة كوفيد-١٩ إلا وفوجئنا بالحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت بشكل كبير على التجارة البينية بين البلدين وبين روسيا والعديد من دول العالم. حيث تم فرض عدة عقوبات من قبل كل من روسيا وأوكرانيا على بعض المنتجات والخدمات. وأدت الحرب إلى تباطؤ حركة التجارة بين البلدين، حيث تم إغلاق بعض المنافذ الحدودية وتقليص حجم التجارة بشكل كبير. وتأثر الاقتصاد العالمي بشكل عام بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، حيث أدت التوترات السياسية والاقتصادية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع حجم التجارة العالمية. وأدى تعثر التجارة وفرض العقوبات إلى ارتفاع أسعار بعض المنتجات في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى تباين في الأسواق العالمية وتحول في الرواج التجاري، حيث قامت بعض الدول بتحويل الرواج التجاري إلى دول أخرى لتفادي التعثرات في التجارة مع روسيا وأوكرانيا (Salem and Ismail, 2022).

جاءت دراسة (Fuma, 2010) بهدف تحليل تأثير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التجارة الداخلية بين دول إفريقيا، والعوامل المكملة الأخرى التي تؤثر عليها. وتركز الدراسة على التجارة الداخلية بين دول إفريقيا، وتحاول الإجابة على السؤال حول مدى تأثير بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين حجم التجارة بين الدول الإفريقية. المشكلة المطروحة في الدراسة هي أن التجارة بين الدول الإفريقية ما زالت ضعيفة، وهذا يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية

والاجتماعية في القارة. ويعزى هذا التحدي جزئيًا إلى النقص في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من الدول الإفريقية، وتأثير ذلك على التجارة الداخلية والإقليمية. توصلت الدراسة إلى أن توفير بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يحسن من حجم التجارة الداخلية بين دول إفريقيا، وذلك عن طريق زيادة الاتصالات وتسهيل التعاملات التجارية، وتحسين الاتصالات بين الدول. وبالإضافة إلى ذلك، توصلت الدراسة إلى أن العوامل المكملة الأخرى مثل الاستثمار في التعليم وتطوير البنية التحتية الأخرى يمكن أن تساهم في زيادة حجم التجارة الداخلية بين دول إفريقيا. وتوصي الدراسة بضرورة توفير المزيد من الاستثمار في بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين التكامل الإقليمي والتخفيض من الحواجز التجارية.

هدفت دراسة (Hailu, 2014) تحليل التحديات والفرص المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا، وتحديد العوامل التي تؤثر على نجاح هذه العملية وتحديد الفرص الكبيرة لتحسين التكامل الإقليمي في المنطقة. وتتمحور المشكلة في أن التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا يعاني من عدم الاستقرار والتجانس، وتباين المصالح الوطنية والحواجز التجارية والجمركية، مما يعيق تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التكامل، ويمكن أن يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وتفاقم الفقر في المنطقة. وتوصلت الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا يمكن أن يساهم في زيادة التجارة بين الدول الإفريقية، وخلق فرص عمل وزيادة الاستثمار وتحسين التكنولوجيا، وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. ولكن لتحقيق هذه الأهداف، يجب توفير البنية التحتية اللازمة وتقليل الحواجز التجارية والجمركية، وزيادة التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في المنطقة. وتشمل التوصيات تطوير البنية التحتية والتعليم والتدريب، وتحسين المناخ التجاري وتقليل الحواجز التجارية والجمركية، وزيادة التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في المنطقة، وتطوير السياسات والإجراءات المناسبة لتحسين التكامل الإقليمي في إفريقيا.

أيضًا دراسة (Kayizzi□ Mugerwa, et al., 2014) هدفت لتحليل التحديات والفرص المتعلقة بالتكامل الإقليمي في إفريقيا وتقديم مقدمة شاملة حول هذا الموضوع. وتتمحور المشكلة في أن التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا لا يزال في مراحله الأولى، وتعاني الدول الإفريقية من التفاوت الاقتصادي والتنموي، وتباين المصالح الوطنية والعرقية، مما يعيق تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التكامل، ويمكن أن يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وتفاقم الفقر في المنطقة. توصلت الدراسة إلى أن التكامل الإقليمي يمكن أن يساهم في زيادة التجارة بين الدول الإفريقية، وخلق فرص عمل وزيادة الاستثمار وتحسين التكنولوجيا، وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. ولكن لتحقيق هذه الأهداف، يجب توفير البنية التحتية اللازمة وتقليل الحواجز التجارية والجمركية، وزيادة التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في المنطقة. كما تشمل التوصيات زيادة الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية، وتطوير السياسات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال وتحقيق التكامل الإقليمي بطريقة متوازنة وشاملة في إفريقيا.

اتخذت البلدان الأفريقية عدة تدابير لتعزيز التكامل الإقليمي ، وجزء كبير منها هو التجارة البينية. وتشمل هذه إنشاء الاتحاد الأفريقي وإنشاء مجموعات اقتصادية إقليمية مختلفة (RECs)، والتي تسعى إلى التكامل من خلال التجارة الحرة، وتطوير الاتحادات الجمركية والسوق المشتركة. يوجد حاليًا ١٧ تكتلاً تجاريًا إقليميًا في القارة (مع عضوية متداخلة)، ثمانية منها معترف بها رسميًا من قبل الاتحاد الأفريقي. يعتبر الاتحاد الأفريقي هذه الأخيرة بمثابة اللبنات الأساسية للمجموعة الاقتصادية الأفريقية المستقبلية (AEC) على النحو المنصوص عليه في معاهدة أبوجا التي دخلت حيز التنفيذ في مايو ١٩٩٤. ومن أحدث التدابير لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية تجديد الالتزام السياسي من قبل القادة الأفارقة في قمة الاتحاد الأفريقي في يناير ٢٠١٢ لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وتسريع مسار إنشاء منطقة تجارة حرة في القارة السمراء (Kayizzi□ Mugerwa, et al.,2014).

في هذا السياق؛ جاءت دراسة (Tuluy, 2016) بهدف تحليل التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا ودراسة تأثيره على التنمية الاقتصادية في القارة، من خلال دراسة الخطوات التي تم اتخاذها في هذا المجال والتحديات التي واجهتها الدول الإفريقية في عملية التكامل الاقتصادي. وتتمحور المشكلة في أن التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا يعاني من عدم الاستقرار والانسجام بسبب تباين المصالح الوطنية وعدم توفر البنية التحتية اللازمة، مما يؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التكامل ويقيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة. وتوصلت الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يساهم في تحسين التجارة بين الدول الإفريقية، وزيادة الاستثمار وخلق فرص عمل، وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. ولكن لتحقيق هذه الأهداف، يجب أن توفر الدول الإفريقية البنية التحتية اللازمة وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في المنطقة. وتشمل التوصيات زيادة الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والتدريب، وتقليل الحواجز التجارية والجمركية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في المنطقة، وتنفيذ السياسات والإجراءات اللازمة لتحسين التكامل الإقليمي في إفريقيا.

تواجه التجارة البينية العديد من التحديات التي تشكل عائقًا أمام تحقيق التجارة البينية وتنميتها، وتتطلب تعاوناً دولياً وجهوداً مشتركة لتخفيف الآثار السلبية لهذه التحديات (Longo, and Sekkat, 2004; Ilzkovitz, et al., 2007; Bartlett, 2009; Fuma, 2010; Ali, 2017; Pasara, 2020؛ الفلاسي، ٢٠٢٠) ، ومن أهم هذه التحديات:

- الرسوم الجمركية العالية والقيود التجارية والحواجز التقنية والتدابير الأخرى التي تفرضها الدول على السلع المستوردة؛ تؤدي إلى تقليل حجم التجارة البينية وتحديد مجالات تداول المنتجات.
- يؤثر التباطؤ الاقتصادي العالمي على حجم التجارة البينية وتدفق الاستثمارات والتدفقات المالية بين الدول، ويمكن أن يؤدي إلى تقليل حجم التجارة وتحديد الاستثمارات.

- التغيرات المناخية تؤثر على قدرة الدول على الإنتاج والتجارة، وقد تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات وتشجيع الحمائية التجارية.
- أسعار الفائدة وسعر الصرف وسياسات التحفيز النقدي والمالي التي تتبعها الحكومات، وقد تؤثر على مستوى التجارة البينية وحجمها.
- الحروب والصراعات والاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تحدث في الدول والمناطق المختلفة، والتي يمكن أن تؤدي إلى تقليل حجم التجارة البينية وزيادة التوترات التجارية.
- الأوبئة والأمراض العالمية، مثل جائحة كوفيد-١٩ التي أدت إلى قيود حركة الأشخاص والسلع، وتغير في أنماط الطلب والعرض، وتأثيرها على الإنتاج والتجارة البينية.
- التحديات التنافسية التي تفرضها التقنيات الجديدة، مثل التجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، والتي تؤثر على الطريقة التي يتم بها التجارة البينية وتتطلب مهارات وخبرات جديدة لإدارتها.
- القوانين والتشريعات التي تفرضها الدول على الأعمال التجارية، والتي يمكن أن تؤثر على سير التجارة البينية وتحد من حجمها.
- يمكن أن يؤثر الفساد على التجارة البينية بشكل كبير، حيث يزيد من تكاليف الأعمال التجارية ويقلل من الثقة بين الشركات والحكومات.
- التغيرات في الطلب والعرض على المستويات العالمية، والتي يمكن أن تؤثر على حجم التجارة البينية وتحدد مجالات تداول المنتجات.
- التحديات المتعلقة بالنقل واللوجستيات، مثل التأخير في الشحن والإفراج عن البضائع والمشاكل في النقل والتخزين، والتي يمكن أن تؤثر على سير التجارة البينية وزيادة تكاليفها.

هدفت دراسة (Olney, 2020) لتحليل تأثير التجارة بين دول إفريقيا على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في القارة الإفريقية. وتركز الدراسة على دراسة التجارة بين دول إفريقيا نفسها، وليس تجارة إفريقيا مع بلدان خارج القارة. وتشير المشكلة

المطروحة في الدراسة إلى أن التجارة بين دول إفريقيا ما زالت ضعيفة ولم تحقق المستويات المأمولة، مما يعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية. وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة الداخلية بين دول إفريقيا يمكن أن تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في القارة، وذلك من خلال تحسين الاستثمار وزيادة الوظائف والإيرادات، وتحسين البيئة الاستثمارية في الدول الإفريقية. كما توصلت الدراسة إلى أن تحسين البنية التحتية والتكامل الإقليمي والتخفيض من الحواجز التجارية يمكن أن يعزز التجارة الداخلية بين دول إفريقيا.

ذكرت دراسة (Olney, 2020) أن حصة التجارة البينية في إفريقيا تبلغ ١٢٪ ، مقارنة بـ ٤٧٪ في أمريكا الشمالية ، و ٥٣٪ في آسيا ، و ٦٩٪ في أوروبا خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠١٦.

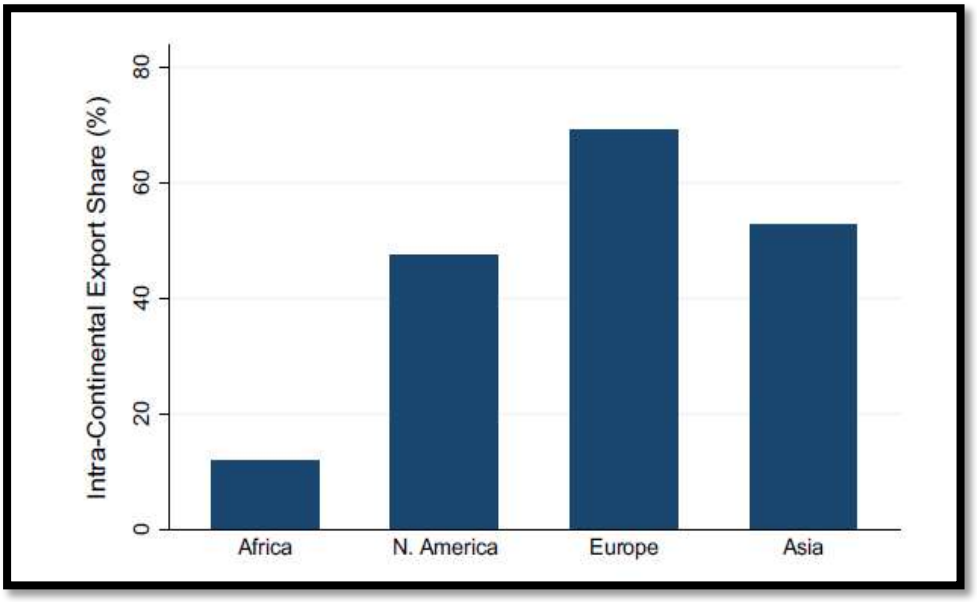

الشكل رقم (١): حصة التجارة العالمية لأفريقيا في العام ٢٠١٦.

المصدر: Olney, 2020

ويوضح الشكل التالي (رقم ٢) أن التجارة البينية في أمريكا الشمالية وآسيا زادت من ٤٢٪ إلى ٤٧٪ ومن ٤١٪ إلى ٥٣٪ على التوالي. تعد التجارة البينية الأفريقية منخفضة بالمقارنة لكنها زادت من ٢٪ في ١٩٨٤ إلى ١٥٪ في ٢٠١٦.

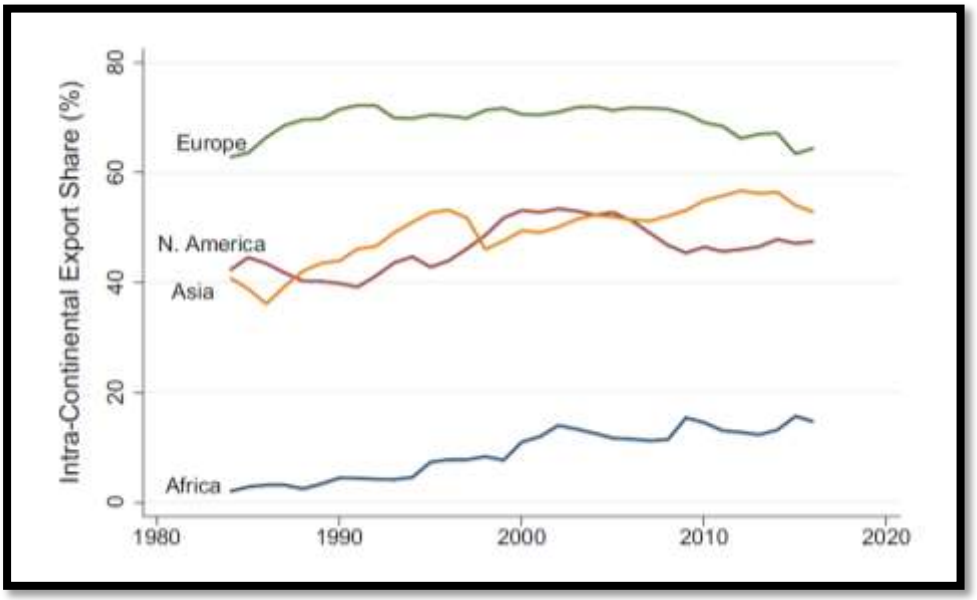

الشكل رقم (٢): تطور حصة التجارة العالمية لأفريقيا.

المصدر: Olney, 2020.

٧. منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي وذلك عن طريق وصف المشاكل التي تواجه التجارة البينية في إفريقيا. تم صياغة عدد من الأسئلة وتم طرحها على المختصين والمهتمين بالتجارة بالبينية؛ وذلك في لجنة نقاش مجمعة (Focus group). وتتمثل الأسئلة فيما يلي:

١) ما هي أهمية التجارة البينية بين الدول الأفريقية بالنسبة للاقتصاد الإفريقي؟
٢) ما هي أكثر الدول الأفريقية تبادلًا للتجارة بينها؟
٣) ما هي السلع والخدمات التي تشهد أكثر نسبة تداول بين الدول الأفريقية؟

٤) ما هي الصعوبات التي تواجه التجارة البينية بين الدول الأفريقية وكيف يمكن التغلب عليها؟
٥) ما هو الدور التي تلعبه المنظمات الإقليمية في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأفريقية؟
٦) كيف يمكن تعزيز التجارة البينية في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات في الدول الأفريقية؟
٧) ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار وتعزيز التجارة البينية في الدول الأفريقية؟
٨) ما هي التطورات التكنولوجية التي يمكن استخدامها لتحسين التجارة البينية بين الدول الأفريقية؟
٩) ما هي الآفاق المستقبلية للتجارة البينية بين الدول الأفريقية وكيف يمكن الاستفادة منها في تعزيز النمو الاقتصادي؟
١٠) ما هو الدور الذي يمكن للشراكات الدولية والاستثمارات الخارجية أن تلعبه في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأفريقية؟

٨. الدراسة التحليلية:

تم تجميع آراء المتخصصين في مجال التجارة البينية وتبين من آرائهم ما يلي:

١) التجارة البينية بين الدول الإفريقية تعتبر من أهم العوامل التي تحرك الاقتصاد الإفريقي وتعزز تطوره. فهي تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وزيادة الدخل الفردي والمستوى المعيشي للمواطنين. وتساعد أيضًا في تحسين التواصل الثقافي والسياسي بين الدول، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة. وتتمثل المزايا الاقتصادية للتجارة البينية بين الدول الأفريقية في تحقيق الاقتصادات للاكتفاء الذاتي والاعتماد الذاتي في الإنتاج، كما تساهم في تعزيز التحول الاقتصادي من الزراعة إلى الصناعة والخدمات وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، كما تؤدي إلى تعزيز التكامل الإقليمي بين الدول الإفريقية وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصادات الوطنية. ولكن

تتعرض التجارة البينية بين الدول الأفريقية للعديد من التحديات، منها النقص في البنية التحتية اللازمة لدعم التجارة وتسهيل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وعدم توحيد اللوائح والمعايير الفنية والجودة، والمشكلات المتعلقة بالدفع والتحويلات المالية بين الدول.

٢) تعد جنوب أفريقيا أكبر دولة تبادل تجاري في أفريقيا، حيث تمثل حوالي ٢٥٪ من إجمالي حجم التجارة في القارة الأفريقية. كما أنها تتمتع بموقع جغرافي مهم على الساحل الغربي للمحيط الهندي، مما يجعلها محورًا للتجارة بين شمال وجنوب القارة الأفريقية وبين الشرق والغرب. وتليها مصر ونيجيريا في التجارة بين الدول الأفريقية.

٣) تشهد الدول الأفريقية تداولاً بشكل رئيسي في العديد من السلع والخدمات، ومن بين السلع التي تشهد أكثر نسبة تداول بين الدول الأفريقية نجد السلع الزراعية والألبان والأسمدة والبترول والملابس والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والمواد الغذائية، بالإضافة إلى الخدمات المالية والتأمينية والنقل والشحن والسياحة والتعليم والصحة والإعلام والاتصالات. ويعتمد نوع السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول على مواردها الاقتصادية ومستوى تطورها واحتياجاتها الاستهلاكية.

٤) تواجه التجارة البينية بين الدول الإفريقية العديد من الصعوبات، منها:

- البنية التحتية المهملة: تفتقر العديد من الدول الأفريقية إلى البنية التحتية اللازمة للتجارة الحرة، مثل الطرق الجيدة والموانئ والمطارات الحديثة، مما يجعل تكاليف النقل باهظة ويؤدي إلى تأخر في الإرساليات التجارية.
- البيروقراطية: تواجه الشركات التي ترغب في التجارة بين الدول الأفريقية مشكلات بسبب البيروقراطية والمتطلبات الرسمية المعقدة المفروضة عليهم، مما يزيد من تكاليف العمليات ويؤثر على تحسين كفاءة التجارة.

- الاختلافات اللغوية والثقافية: يصعب التفاهم بين الدول الأفريقية بسبب اختلافاتها اللغوية والثقافية، ويؤدي ذلك إلى صعوبات في التفاوض والتعاون وتبادل المعلومات.
- تجارة غير شرعية: يعاني بعض البلدان الإفريقية من تجارة غير شرعية في الأسلحة والمخدرات والبشر، مما يؤثر على الاقتصاد الرسمي ويضر بالتجارة الشرعية.

وللتغلب على هذه الصعوبات، يمكن اتباع بعض الحلول مثل:

- تطوير البنية التحتية: ينبغي على الدول الإفريقية العمل على تطوير البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والموانئ والمطارات، لتحسين التجارة وتخفيض تكاليف النقل.
- تبسيط الإجراءات البيروقراطية: ينبغي تبسيط الإجراءات الرسمية للتجارة بين الدول الإفريقية، وتوفير بيئة عمل أكثر شفافية وسهولة للشركات والأفراد.

٥) تلعب المنظمات الإقليمية دور كبير في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأفريقية، حيث تساعد على تنسيق وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتحسين بيئة الأعمال والتجارة في المنطقة. وفيما يلي بعض الأمثلة على المنظمات الإقليمية التي تلعب دورًا هامًا في تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية:

- الاتحاد الإفريقي: يعد الاتحاد الأفريقي أكبر منظمة إقليمية في إفريقيا ويضم ٥٥ دولة عضو. وقد أنشئ لتنسيق السياسات والتعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين دول إفريقيا. كما أنه يعمل على تعزيز التجارة البينية والاستثمار في المنطقة.
- الكوميسا: تضم هذه المنظمة ٢١ دولة في جنوب وشرق إفريقيا، وتعمل على تنمية الاقتصادات الوطنية من خلال تعزيز التجارة البينية والاستثمار والتكامل الاقتصادي.

٦) تعزيز التجارة البينية في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات في الدول الإفريقية يعتبر أمرًا حيويًا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة في المنطقة. ومن أجل تحقيق ذلك، يمكن اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات، بما في ذلك:

- يجب تعزيز التحول الصناعي في الدول الإفريقية لتحسين القدرة التنافسية وزيادة الإنتاجية. ويمكن ذلك من خلال تحسين البنية التحتية وزيادة الاستثمار في المناطق الحرة والمناطق الصناعية.
- يجب تحسين البنية التحتية في الدول الإفريقية، بما في ذلك النقل والاتصالات والطاقة والمياه، لتسهيل التجارة البينية وتقليل تكاليف النقل والتخزين والتصدير.
- يجب تطوير المهارات والخبرات اللازمة لدى العمال والمؤسسات في الدول الإفريقية لتحسين الإنتاجية والجودة وتوفير الخدمات المتميزة التي تساعد في تعزيز التجارة البينية.
- يجب تبسيط وتحسين إجراءات الجمارك والتخليص الجمركي وتقليل الحواجز التجارية الأخرى، مثل القيود على الاستيراد والتصدير والتعرفة الجمركية العالية والرسوم والضرائب الأخرى.
- يجب تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية وتوسيع الاتفاقيات التجارية المشتركة وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب الناجحة.

٧) تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار وتعزيز التجارة البينية هي أمور حاسمة لنمو اقتصادي مستدام في الدول الأفريقية. وفيما يلي بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحقيق ذلك:

- تبسيط الإجراءات الحكومية والإدارية، وتخفيض التكاليف والضرائب والرسوم المفروضة على الشركات ورجال الأعمال، وتحسين البنية

التحتية الأساسية مثل الطرق والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، وتعزيز الشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير حوافز استثمارية، وتعزيز الاستثمارات الوطنية عن طريق توفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير بيئة عمل جاذبة للمستثمرين.
- تعزيز التكامل الإقليمي وتطوير البنية التحتية المشتركة وتبسيط الإجراءات التجارية والجمركية وتحسين خدمات النقل والشحن والتخزين والتأمين.
- تعزيز التعليم والتدريب في المهارات اللازمة لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا والبحث والتطوير.

٨) توجد العديد من التطورات التكنولوجية التي يمكن استخدامها لتحسين التجارة البينية بين الدول الأفريقية، ومن بين هذه التطورات:

- توفر شبكة الإنترنت فرصًا كبيرة لتحسين التجارة الإلكترونية بين الدول الإفريقية، وتمكين الشركات والأفراد من إجراء العمليات التجارية والتواصل بشكل أسرع وأكثر فعالية.
- تقنيات المعلومات والاتصالات مثل الهواتف الذكية والحواسيب المحمولة تمكن الشركات والأفراد من التواصل بسهولة والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتجارة.
- توجد العديد من التقنيات اللوجستية التي يمكن استخدامها لتحسين تدفق البضائع والخدمات بين الدول الإفريقية، مثل تقنيات التتبع والإدارة اللوجستية الشاملة.
- تقنيات الدفع الإلكتروني مثل البطاقات الائتمانية والحوالات المصرفية تسهل التداول التجاري بين الدول الإفريقية، وتساعد على تحسين عمليات الدفع وتفادي المخاطر المرتبطة بالدفع النقدي.

- تعتبر التجارة الإلكترونية أحد الحلول الرئيسية لتعزيز التجارة البينية في الدول الإفريقية، وتسهل الوصول إلى المنتجات والخدمات بسهولة وتوفر تجربة شراء مريحة للعملاء.
- يمكن استخدام التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتحسين عمليات التجارة البينية.

٩) تشهد القارة الإفريقية نموًا اقتصاديًا مستمرًا، ويتوقع أن يستمر هذا النمو في المستقبل. ومع ذلك، فإن تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية يمكن أن يعزز هذا النمو بشكل كبير. فيما يلي بعض الآفاق المستقبلية للتجارة البينية بين الدول الإفريقية وكيف يمكن الاستفادة منها في تعزيز النمو الاقتصادي:

- يمكن للدول الإفريقية الاستفادة من الاتفاقيات التجارية المبرمة بينها، مثل اتفاقية التجارة الحرة لقارة إفريقيا (AFCFTA)، وتوسيع نطاق الأسواق التي تتاح للمنتجات الأفريقية.
- تعتبر البنية التحتية السليمة أحد العوامل الأساسية لجذب الاستثمار وتسهيل التجارة البينية. يمكن للحكومات الأفريقية العمل على تطوير الطرق والموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات لتحسين النقل والاتصالات.
- يمكن استخدام التكنولوجيا في تحسين التجارة البينية بين الدول الأفريقية، مثل استخدام تطبيقات الهاتف المحمول لتسهيل الدفع الإلكتروني وإدارة المخزون والشحنات. كما يمكن استخدام التكنولوجيا في تحسين الإنتاجية والجودة وتقليل التكاليف.
- يمكن للحكومات الإفريقية العمل على تحسين بيئة الأعمال وتسهيل إجراء الأعمال التجارية. يمكن ذلك عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل التكاليف.

١٠) تلعب الشراكات الدولية والاستثمارات الخارجية دورًا حاسمًا في تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية. فعلى سبيل المثال، يمكن للاستثمارات الخارجية أن تساعد على تحسين البنية التحتية في الدول الإفريقية، مثل بناء الموانئ والطرق والجسور وتطوير النقل والاتصالات. كما يمكن للشراكات الدولية أن تساعد في تبادل المعرفة والتكنولوجيا وتطوير المهارات في القطاعات الحيوية مثل الزراعة والتصنيع والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشراكات الدولية والاستثمارات الخارجية أن توفر رؤوس أموال جديدة لتمويل المشاريع الاقتصادية في الدول الإفريقية، وهذا يمكن أن يعزز التجارة البينية من خلال زيادة الإنتاج والتصدير. وبالتالي، فإن الاستثمارات الخارجية والشراكات الدولية يمكن أن تكون عاملاً حاسمًا في تعزيز التجارة البينية في الدول الإفريقية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

٩. النتائج والتوصيات:

توجد فرص عديدة أمام التجارة البينية الإفريقية لتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها؛ ومن أبرز هذه الفرص أنه يمكن زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الإفريقية من خلال تخفيض الحواجز التجارية وتحسين البنية التحتية وتوعية رجال الأعمال والمستثمرين، وهذا سيساهم في تحقيق المزيد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية. كما يمكن تحسين البنية التحتية في الدول الإفريقية من خلال توفير الطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية والاتصالات، وهذا سيساعد في تحسين انتقال البضائع وتقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية. أيضًا من الممكن تعزيز التكامل الإقليمي بين الدول الإفريقية من خلال توقيع الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، وهذا سيساهم في تسهيل التجارة البينية وتحقيق المزيد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية. وتطوير الصناعات الخفيفة والمتوسطة في الدول الإفريقية من خلال تشجيع الاستثمارات وتوفير التمويل وتوفير الدعم الحكومي، وهذا سيساهم في زيادة فرص العمل وتحقيق المزيد من الفوائد الاقتصادية.

بناء على ما تم تقديمه سابقًا، تقدم الدراسة بعض التوصيات العامة لتفعيل دور التجارة البينية بين الدول الإفريقية والتي ستساعد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية، مما سيؤدي في النهاية إلى تحسين مستوى العيش والرفاهية للشعوب الإفريقية، وتتمثل فيما يلي:

- زيادة التكامل الإقليمي والتعاون بين الدول الإفريقية وتشجيع المزيد من الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.
- تعزيز البنية التحتية اللوجستية للتجارة البينية، بما في ذلك تطوير الموانئ والطرق والسكك الحديدية والنقل الجوي.
- تحسين بيئة الأعمال وتقليل العقبات التجارية، والتركيز على تسهيل الحركة الحرة للبضائع والخدمات ورأس المال.
- دعم القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات وتحسين جودة المنتجات المصدرة.
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية والابتكارات الحديثة لتحسين كفاءة التجارة البينية، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا الرقمية والتجارة الإلكترونية.
- تعزيز التدريب والتطوير والتعليم لزيادة الكفاءة في قطاعات الأعمال المختلفة، وتحسين مستوى المعرفة بالتجارة الدولية.
- دعم الابتكار وريادة الأعمال لتحسين التجارة البينية وتشجيع النمو الاقتصادي.
- تعزيز الشراكات الدولية والاستثمارات الخارجية وتوجيهها للمشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية.

تشهد التجارة البينية الإفريقية تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، ومع ذلك، هناك حاجة إلى إجراء دراسات مستقبلية لتحليل المشاكل المتعلقة بالتجارة البينية وتقديم الحلول اللازمة لتعزيزها. وتشمل هذه الدراسات تحليل الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتجارة البينية في إفريقيا، ودراسة تأثير الحواجز التجارية على التجارة

البينية، وتحليل فرص التجارة البينية في قطاعات محددة مثل الزراعة والصناعة والخدمات. كما يجب على هذه الدراسات أيضًا مراجعة السياسات التجارية الحالية وتحليل فعالية الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، ودراسة التكامل الإقليمي وتحليل تأثيره على التجارة البينية في المنطقة.

١٠. المراجع:

- بضياف، المالك (٢٠١٤). قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته. مجلة كلية العلوم الاسلامية، ٨(١٨)، pp.700-724.
- بن الزين، حمزة ورحمان، (٢٠١٩). دور التجارة البينية العربية في الرفع من المساهمة في حجم التجارة العربية الإجمالية خلال فترة ٢٠١٣-٢٠١٧.
- بن عزيزة، عرجونة، وقارف نبيلة، (٢٠١٨). دور التجارة العربية البينية في تنمية الاقتصاديات العربية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦ (Doctoral dissertation، جامعة جيجل).
- حناش، الياس. (٢٠١٨). واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة (Doctoral dissertation، جامعة محمد بو ضياف المسيلة).
- الرشيدى، قبيل رزيق براک، م.، عبدالفتاح الصغير، ج.، جلال، محمد ابوطالب and عبدالوكيل، (٢٠٢١). أثر التجارة البينية على كفاءة التجارة بين مصر وتكتلات غرب ووسط أفريقيا. مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، ٢(١)، pp.1414-1443.
- الريس، أمانى حلمى. (٢٠١٨). دراسة تحليلية لمواقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات.
- الفلاسي، محمد، (٢٠٢٠). مدى فاعلية التجارة البينية للموارد الطبيعية في تحقيق التنمية للدول العربية. المجلة العربية للإدارة، ٤٠(٣)، pp.133-144.
- قرين، غنية، (٢٠١٩). تقييم واقع التجارة البينية بين الدول العربية دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي (Doctoral dissertation، جامعة المسيلة).
- لياس، شوبار و زكان أحمد، (٢٠١٩). تحديات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٢. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-12/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D

8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF%20-%202022.pdf
Ali, E.S., (2017). Challenges Facing Intra-Regional Trade among North African Countries. IRTI Policy Paper, (2017-07).

- Bartlett, W., (2009). Regional integration and free-trade agreements in the Balkans: opportunities, obstacles and policy issues. Economic Change and Restructuring, 42, pp.25-46.
- Dorofeev, A., Kurganov, V., Fillipova, N., & Pashkova, T. (2020). "Ensuring the integrity of transportation and logistics during the COVID-19 pandemic", *Transportation Research Procedia, 50*, pp. 96-105.
- Fuma, M., (2010). Regional economic integration in SADC: challenges and threats. Africa Growth Agenda, 2010(10), pp.30-31.
- Hailu, M.B., (2014). Regional economic integration in Africa: challenges and prospects. Mizan Law Review, 8(2), pp.299-332.
- Ilzkovitz, F., Dierx, A., Kovacs, V. and Sousa, N., (2007). Steps towards a deeper economic integration: the internal market in the 21st century.
- Kayizzi- Mugerwa, S., Anyanwu, J.C. and Conceição, P., (2014). Regional integration in Africa: an introduction. African Development Review, 26(S1), pp.1-6.
- Longo, R. and Sekkat, K., (2004). Economic obstacles to expanding intra-African trade. World development, 32(8), pp.1309-1321. Pasara, M.T., (2020). An overview of the obstacles to the African economic integration process in view of the African continental free trade area. Africa Review, 12(1), pp.1-17.
- Lose, D. (2020). "The impact of COVID-19 on transport volume and freight capacity dynamics: An empirical analysis in German food retail logistics". *Transportation Research Interdisciplinary Perspectives, 6*, pp. (100-165).

- Olney, W.W., (2020). Intra-African Trade. Review of World Economics, pp.1-27.
- Salem, A. and Ismail, A. (2022). The repercussions of Covid-19 and the Russian-Ukrainian war on shipping industry in Egypt. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, 13 (4), pp.44-68.
- Thomas, L. (2020). "*Coronavirus wreaks havoc on retail supply chains globally, even as China's factories come back online*. CNBC".
- Tuluy, H., (2016). Regional economic integration in Africa. Global Journal of Emerging Market Economies, 8(3), pp.334-354.